alikhtiar athaouri

revue mensuelle marocaine



جريدة مغربية عربية

Corres. : Maurice BLANC - P.R. 65 - 103, Av. de la République -75011 PARIS. PRIX 2,00 F الثمن N° 28 العدد JUILLET 1978 يوليوز

ماذا تغير في موريطانيا ؟

من المؤكد ان الانقلاب الذي حدث مؤخرا في موريطانيا ستترتب عنه متغيرات بالنسبة للوضع الداخلي لموريطانيا وعلى مستوى المغرب العربي بشكل عام. ورغم ان النظام الجديد لم يكشف بعد عن كامل نواياه وان الصورة لم تتضح بعد بشكل تام، يمكن من الان تأكيد بعض الحقائق التي تظهر لنا بديهية :

● ان الانقلاب لم يأت كتغيير راديكالي ضد ما هو موجود، بل فقط «تصحيحا» لنفس النهج الرجعي التبعي وتمتينا له في اطار نفس الاختيارات الاساسية.

● ومن ثم كانت المبادرة على مستوى الوضع الداخلي لموريطانيا توضيحا نحو اليمين استهدف بالاساس تصفية التجربة الهشة التي سمحت بمشاركة المعارضة في الحزب الحاكم وحققت بعض الانجازات ذات الطابع الوطني. الهدف اذن، ومن خلال حل الحزب وفرض «التصحيح الوطني»، هو تصحيح الاختيار اليميني والدفع به نحو مواقع التحجر والارتماء الصريح في أحضان الاستعمار الجديد.

● اما على مستوى المغرب العربي وبالنسبة لقضية الصحراء المغربية بالذات، فان «سيناريو» الانقلاب يوضح بكل جلاء انه قد تم بمبادرة داخلية خارجية اي بتنسيق مع الاستعمار الجديد سعيا وراء تمتين دور هذا الاخير بالمنطقة واعادة ترتيب الاوراق لجعله في موقع الحكم الذي من شأن كل الاطراف المتصارعة ان تلجأ الى وساطته. فللخروج من المأزق الذي وصلت اليه القضية، اضطرت الامبريالية الى اللجوء الى خلق نفس جديد وذلك بالتركيز على الحلقة الضعيفة المتجسدة في النظام الموريتاني.

لقد أخذ الاستعمار الجديد على نظام ولد دادة ضعفه في مواجهة الأزمة الاقتصادية وتخاذله وتردده في مواجهة حالة الحرب وانعكاساتها ؛ ومن ثم لجأ الاستعمار الجديد الى تغيير الواجهة بهدف فرض تعميق الانجراف نحو اليمين داخل موريتانيا وفي نفس الوقت القفز الى موقع «الوسيط» البديل لكل الوساطات السابقة العربية منها والافريقية. لذلك فان الانقلاب الذي دفع في اتجاهه جاء بمنطق الوساطة والمساومة هذا المنطق الذي هيمن على المشكل منذ انطلاقه. فكون الحكام الجدد لم «يتورطوا» في اتفاقية مدريد بشكل مباشر، يفتح آفاقا رحبة في طريق التسوية. في هذا السياق تندرج المقابلات والاتصالات المكثفة بين مختلف الاطراف والتي شهدتها باريس.

أمام هذه الاوضاع فان الخلاصة التي تفرض نفسها تأتي لتؤكد المواقف التي عبرنا عنها فيما يخص القضية الوطنية والتي أوضحنا من خلالها خطورة الانحراف بهذه القضية العادلة بتشويه مفهوم التحرير وجعله يخدم مصالح الرجعية المحلية والاستعمار الجديد أو بتبني الانفصال وتفتيت الطاقات النضالية لشعوب المنطقة عوض توحيدها. وكلا الأسلوبين لا يمكن ان يؤديا الا الى المزيد من التقوية للدور الامبريالي وجعله باستمرار في موقع الحكم الموجه المستفيد. لقد تجلى ذلك في المساومات التي أقبلت عليها كل الأطراف مع الاستعمار الاسباني وما نتج عنها من تكريس لمصالح الاستعمار الجديد واقحام للمنطقة في دوامة الصراع والاحتراق الداخلي وهيمنة شبح الحرب مع ما يحمله من مخاطر وأهوال بالنسبة للشعوب. وها هي الامبريالية تبادر اليوم بتحريك الوضع لتوجيه مجرى «الحلول» المرتقبة.

ان ما يجري في المغرب العربي من مساومات شاملة ومن ترسيخ للنفوذ الامبريالي، ما هو الا نتيجة طبيعية للمنطق المصلحي الضيق الذي طبع مختلف الأطروحات التي تحكمت في طرح قضية الصحراء المغربية منذ الانطلاق. ■

تقف «الاختيار الثوري» بكل احترام واجلال لتحيي روحي الشهيدين : قلق وعدنان، الابنين البارين والمخلصين للشعب الفلسطيني..

كما تتوجه بالسخط والاستنكار الشديدين للعملية الاجرامية البشعة التي قام بها في حقهما قتلتهما ومن وراءهم... هؤلاء الذين لن تنال مؤامراتهم من منظمة التحرير، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني المناضل.

سبتة و مليلية ضحيتا المساومة

- انظر ص 8 -

في نهاية شهر يونيه المنصرم، زار المغرب رئيس الحكومة الاسبانية «أدلفو سوارس» ؛ غير ان الزيارة انتهت دون ان تحظى قضية الاراضي المحتلة بأدنى اهتمام من طرف السطات المغربية، وصدر البلاغ المشترك بين الجانبين دون اية اشارة الى هذه القضية.
وقضية سبتة ومليلية يرجع تاريخ خضوعها الى الاستعمار الاسباني الى بداية القرن الخامس عشر، ومرت هذه القضية بعدة مراحل كادت أن تُنهي التواجد الاستعماري لولا منهج المساومة الذي سلكته السلطات خلال كل المراحل التاريخية، كما سنحاول ابرازه هنا. بينما الاستعمار لجأ الى محو الطابع المغربي والعربي للمدينتين،

من قضايا الهجرة

الهجرة ومشكلة السكن في فرنسا .

ان مشكلة السكن الذي يعاني منه المهاجرون ليس مشكلا خطيرا في حد ذاته وحسب ، بل ان انعكاساته على مختلف المستويات لا تقل خطورة سواء بالنسبة لتأثيره على الصحة وتربية الاطفال والحياة العائلية بشكل عام ، أو على مستوى تأثيراته النفسية والاجتماعية عدى التناقضات التي يخلقها قياسا بطبيعة العيش الاصيلة خاصة بالنسبة للعمال المنحدرين من البادية . وبالاضافة الى هذا وذاك لا يجب ان ننسى انعكاساته على تدهور علاقات المهاجرين بالسكان المحليين . ذلك التدهور الذي تنميه الحملات العنصرية والاعتداءات على المهاجرين . ان كل معضلة من هذه المعضلات تستحق لوحدها دراسة شاملة . لكننا سنكتفي هنا باستعراض معطيات المشكل فقط وللوقوف عند الارقام التي توضح بالملموس واقع السكن في فرنسا .

لكن ما هي حقيقة هذا «السكن الحر» ؟

انه في الحقيقة ليس الا أكواخا ومدن قصدير مقنعة او مكشوفة التي يعيش داخلها أكثر من 650 000 نسمة حسب تقرير «لجنة التصميم السادس» .

اما الأرقام التالية فغنية عن كل تعليق ما دامت تكشف حقيقة الظروف المزرية التي يعاني منها المهاجرون في هذه البيوت الاقل ما يقال عنها انها خربة :

- 52,4٪ من المهاجرين يسكنون بيوتا لا يتوفر فيها الماء والمرحاض .
- 31,6٪ يعيشون في حالة من التراكم المتفاحش .
- 65,1٪ يقطنون في سكن دون تدفئة .
- 22,3٪ يوجدون داخل أكواخ يزيد عمرها عن 100 سنة .

واذا قارنا ما بين مختلف هذه الارقام يمكن القول أن ما يعادل 900 000 مهاجر يعاني من ظروف سكنية أقل ما يقال عنها أنها ظروف لا تطاق .

هكذا ومن خلال استعراض موجز لبعض الارقام والمعطيات تتضح الوضعية المتأزمة والمؤلمة التي يعرفها مشكل السكن كجزء من مشاكل الهجرة التي يعاني منها اخواننا العمال والتي تأتي بالنسبة لنا كمغاربة كنتيجة مباشرة للسياسة اللاشعبية المتبعة في بلادنا والتي لا تتردد في تصدير طاقاتنا البشرية وجعلها مادة للاستغلال مثلما تفعل بكامل طاقاتنا الاقتصادية المسخرة لخدمة الاستعمار الجديد . وهذا ما يستلزم توحيد صفوف العمال المهاجرين للدفاع عن حقوقهم والتعاون مع الطبقة العاملة محليا وتنسيق كل الطاقات النضالية والنقابية منها على الخصوص .

اين وكيف يسكن المهاجرون ؟

ان سكن المهاجرين يختلف ويتنوع ما بين السكن المتنقل في الاوراش وغيرها والسكن في العمارات والفنادق الخاصة بالمهاجرين أو المآوي التي تملكها الشركات مثل شركة سوناكوترا والتي تخضعها لنظام المراقبة المشددة ان لم نقل القمع والعنصرية .

ويوجد حاليا ما يزيد عن 4 ملايين مهاجرا بفرنسا يمثلون 7,7 ٪ من مجموع السكان و8,5 ٪ من المنتجين . ويوزعون سكنيا على الشكل التالي :

- 150 000 مهاجر في 700 مأوى .
- 39 000 أي 7 200 عائلة في أحياء سكن مؤقت .
- 609 000 أي 17 200 عائلة في سكن ذو أجر منخفض .
- 40 000 يشتغلون في البناء ويسكنون في الأوراش بشكل متنقل .
- أما الباقي أي ما بين 80 و85 ٪ من المهاجرين فنجدهم مرغمين للبحث عن السكن في السوق الحرة .

فضائح «الودادية» بهولاندا

• رئيس الودادية بأمستردام يشتري باخرة قيمتها 60 مليونا

توصلنا برسالة من احد اخواننا العمال المهاجرين بهولاندا تتطرق فيها لسلوك رئيس الودادية «بأمستردام» وكشف عن سر اغتنائه عن طريق نهب وسرقة العمال المهاجرين تلبية لمصالحه الشخصية ومصالح منظمته الارهابية المسخرة لخدمة الرجعية في المغرب وفي المهجر . وهذا ما جاء في الرسالة :

- «اشترى رئيس الودادية بأمستردام باخرة لنقل السلع من هولاندا ثم أدخلها الى المغرب . واشترى هذه الباخرة بـ 300 000 خولدة وهي ما يقارب 60 مليون مغربية . ونحن نعرف ان هذا الشخص مهنته جزار لذلك نقول من اين جاء لرئيس الودادية بأمستردام مثل هذا المبلغ لشراء الباخرة ؟ فالمعروف عن هذا الجزار انه يقف مع المهاجرين ويجرى لحل مشاكلهم لكنه جيبه كبير . فاذا أردت جوازا جديدا يكفي ان تسلمه 400 خولدة (800 درهم) واذا اردت ورقة سفر من الخطوط الجوية رغم ان الاوراق غير موجودة ، فهو يحصل لك على الورقة مقابل 100 خولدة (200 درهم) .. الخ

من هذا الجواب ظهر كيف جمع رئيس الودادية مبلغ 60 مليون ، انه استغلال عمالنا وسرقة أموال وعرق اخواننا» ...

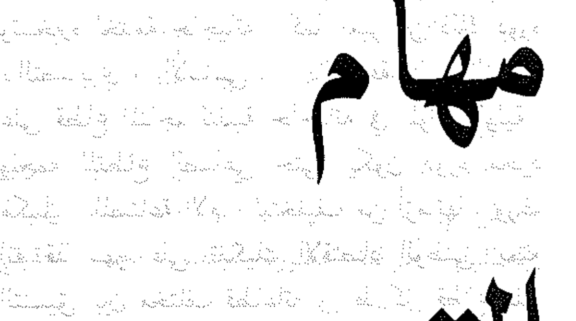
• رئيس الودادية يتسلم الرشوة مقابل تمديد الجوازات .

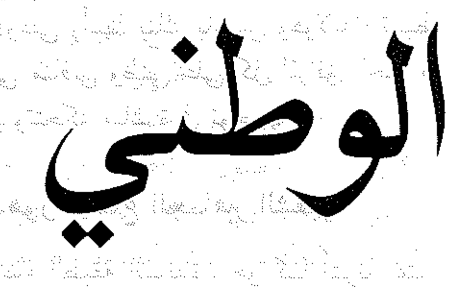
ومن هولاندا دائما توصلنا برسالة من مدينة «أوتريخت» كشفت عن ملوك رئيس الودادية وزبانيته ، وأوضحت طبيعة الودادية كمنظمة بوليسية مرتشية وفاسدة . يقول الاخ العامل :

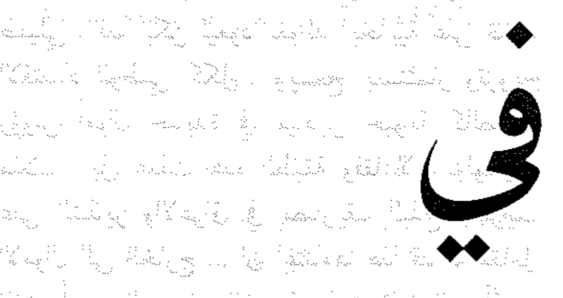
«نزل أحد المغاربة عند أخيه في أوترخيت بهولاندا ، وفي المدة الاخيرة انتهى له الجواز ، فذهب عند القنصلية المغربية للزيادة فيه . فرفضوا له الزيادة لانه لا يتوفر على شهادة عمل . وبما ان الودادية جزء من القنصلية فان رئيسها بمدينة أوتريخت سمع بالمشكلة ، فاتصل بصاحب الجواز وأبلغه انه بامكانه ان يمدده بشرط ان ينخرط في الودادية وان يؤدي رشوة قيمتها 1000 درهم .

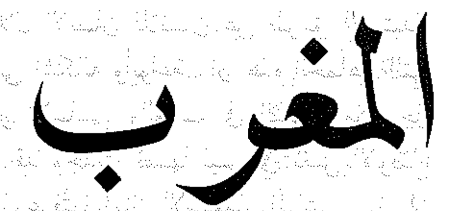
اقترض المسكين المبلغ المذكور من أخيه وسلمه هو والجواز الى رئيس الودادية . لكن عند ارجاع الجواز لصاحبه وجد ان الزيادة كانت لمدة 6 اشهر بدل 5 سنوات المتفق عليها . وهنا ثارت ثائرة الأخوين وذهبا الى مكتب الودادية للاحتجاج على هذا العمل . وبعد أيام من التماطل أرجعت لهما الودادية 500 درهما ووعدهما رئيسها انه سيرجع الباقي عند عودته من العطلة لانه الان في حاجة الى كثير من الدراهم . هذه هي التصرفات الوادادية التي تتدعى انها تحل المشكل لكن جميع عناصرها لصوص واصحاب الرشوة والخديعة» ...

مهام التحرر الوطني في المغرب









ان هذا العرض الموجز لا يطمح الاحاطة بكل الاشكاليات التي يطرحها التحرر الوطني لبلادنا، بل فقط تسليط بعض الأضواء على مظاهر الهيمنة الامبريالية وسيطرة الطبقة الاقطاعية الرأسمالية، وتحديد بعض الخطوط العريضة لما نراه استراتيجية صائبة من أجل انهاء كل مظاهر التبعية وفتح آفاق التقدم والبناء.

تكريس التبعية وتثبيت مصالح الكومبرادورية

ان التطرق لموضوع التحرر الوطني يعود بنا بطبيعة الحال الى الشكل الذي تم به «الاستقلال». اذ رغم كفاح شعبنا الرائع وتضحياته الجسام، فان الاستقلال الشكلي الذي منحه الاستعمار عن طريق مساومة «ايكس ليبان» قد توخى في النهاية تحقيق هدفين أساسيين:

- قطع الطريق على تنامي المد التحرري للجماهير المغربية، وامكانية تطور نضالها في اطار وحدوي على صعيد المغرب العربي، والصعيد العربي عامة. وامكانية تثوير هذا النضال حتى يرتفع الى مستوى ثورة وطنية واجتماعية ضد الهياكل الاقطاعية الرأسمالية القائمة.

- وفي نفس الوقت، ضمان استمرار المصالح الاجنبية في صيغة استعمار جديد، أي تعويض السيطرة المباشرة العسكرية والسياسية والاقتصادية، بسيطرة غير مباشرة تتنازل شكليا عن الحكم لصالح طبقة عميلة، وتحتفظ بالجوهر: المصالح الاقتصادية والسياسية.

ان هذه السياسة كانت تستلزم ايجاد أدوات تطبيقها وشروط انجاحها، أي بالأساس:

1 - **ضمان تحكم الرأسمال الأجنبي في كل طاقات اقتصادنا الوطني** - الزراعية والصناعية والمالية والتجارية -.

2 - **دعم وتطوير طبقة سائدة محليا على شاكلة معمرين جدد**، تتحكم كل فئة منها في قطاع اقتصادي معين وتربطه مباشرة بمصالح الاستعمار الجديد، مع منح هذه الطبقة أدوات السيطرة على كل المجالات الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية.

وبالنسبة للهدف الاول، فلقد عمل الاستعمار الجديد على تفكيك وتجزئة الاقتصاد الوطني بهدف ربط كل قطاع منه بمصالح السوق الامبريالية، بتحدى كامل لحاجيات البلاد، كما يتجلى ذلك في الطابع التصديري للفلاحة وفقا للحاجيات الاوروبية على الخصوص، وفي التركيز على استخراج المواد الاولية ونهبها، ومقابل ذلك استيراد المواد المصنعة واستعمال بلادنا سوقا لترويجها وفي نفس الوقت استيراد المنتوجات الفلاحية الأساسية (وخاصة الحبوب) رغم الطاقات والامكانيات الفلاحية الهائلة التي تتوفر عليها بلادنا.

وان مظاهر التبعية لا تقتصر على الميدان الاقتصادي بل تشمل الميادين الادارية والفنية عن طريق المساعدات «الفنية»، وتمتد أيضا الى الميدان الثقافي حيث تشكل السياسة التعليمية الراهنة أبشع مظاهر الطعن في الثقافة الوطنية والتوجه نحو استيراد افرازات الفكر الاستعماري والبورجوازي الرجعي.

أما التبعية السياسية فتأتي نتيجة طبيعية لمختلف هذه العوامل ولتصنيف النظام القائم حليفا لا مشروطا للأمبريالية. ولا أكثر دلالة على ذلك من استمرار أجزاء من ترابنا تحت سيطرة الاحتلال المباشر ومن استمرار قواعد عسكرية جاثمة فوق أرضنا كتهديد واضح ليس في وجه الشعب المغربي فحسب بل ضد مجموع الوطن العربي والقارة الافريقية.

أما بالنسبة للهدف الثاني، فان سيطرة الاستعمار الجديد قد ساهمت بشكل أساسي في بلورة طبقة سائدة عليا، اعتمدت في جذورها على الاقطاعية المتحالفة مع الاستعمار المباشر سابقا ونمت وتجددت حسب متطلبات تلبية حاجياتها وخدمة المصالح الأجنبية.

الطبقة الاقطاعية الرأسمالية حليفة الاستعمار الجديد

ان تنازل المعمرين الأجانب لصالح معمرين مغاربة جدد على استثمار أخصب الأراضي الزراعية، قد جعل قاعدة الاقطاع تحتك بشكل مباشر بالانتاج الزراعي الحديث المعتمد على التقنيات العصرية والطرق الرأسمالية في الانتاج. وهذا عنصر أساسي في تطور الاقطاعية، تجلى في بروز فئة بورجوازية فلاحية، تحت تأثير عوامل شتى. منها، تمكن الاقطاعية من وسائل انتاج جديدة، وترويجها رؤوس أموال، وتوظيفها في قطاع الصناعة التحويلية والعقار على الخصوص، واحتكاكها بالسوق الخارجية...

ان مجمل هذا التطور قد تم في اطار مراقبة مركزية من طرف « الدولة الجديدة » التي لعبت دورا أساسيا في التوجيه. والتحكم في الوسائل الكفيلة بدعم نشوء طبقة قوية اقتصاديا تدعم اسس الحكم القائم.

وهكذا « أمم » الجزء الأساسي من أراضي المعمرين (250 ألف هكتار)، وهي أخصب الاراضي المروية، وفي نفس السنة 1963، أعيد الاعتبار للاقطاعيين والقواد الكبار الذين صودرت ممتلكاتهم سنة 1957 بسبب خيانتهم، وعمالتهم للاستعمار. كما اتخذت عدة اجراءات مكنت الاقطاعيين وممثليهم الذين يشغلون مناصب هامة داخل الدولة، من الحصول على أراضي المعمرين بشروط جد مناسبة لهم.

←

ان نشوء البورجوازية الفلاحية في ظل الدعم المتبادل من جهاز الدولة - والملاحظ ان وزارة الداخلية قد تولت المسؤولية المباشرة عن التحولات والمشاريع الاساسية في البادية - قد جعل هذه الفئة لا تقتصر على الاقطاعيين التقليديين في البادية . بل تضم ايضا فئات الموظفين والضباط الكبار وتجار المدن ، عمل كل منهم على الاستفادة من مراكزهم للحصول على نصيب من الارث الاستعماري .

واضافة الى دعم نشوء البورجوازية الفلاحية ، فان سياسة الاستعمار الجديد ، كانت تقتضي ايجاد فئة بورجوازية تستعمل للسمسرة في المجالات الصناعية والتجارية والمالية . ومن أجل ذلك ، اعتمد اساسا على فئة التجار المستفيدين من نظام الحماية سابقا ، وفتح أمامها مجال السمسرة بشكل تصبح فيه تجسيدا لامتداد الرأسمالية الاجنبية داخل بلادنا ، وتستحد من ذلك سلطتها الاقتصادية والاجتماعية .

ان هذه الفئة ، البورجوازية الكومبرادورية ، لم تنشأ معارضة للاقطاعية ومصارعة لها . بل انها عايشتها وآزرتها تحت رعاية الاستعمار ، الذي شكل الدعم والسند الاساسي للفئتين ، ومن ثم الطابع الطفيلي الذي يشكل القاسم المشترك بينهما .

وان نشوء الفئتين وتطورهما - البورجوازية الفلاحية والبورجوازية الكومبرادورية في مجالات الصناعة والتجارة - جاء اذن نتيجة صيرورة موحدة أطرها وقادها الاستعمار الجديد ، أدت الى تداخل مصالح الفئتين ، وتماسكهما - الى درجة يصعب معها التمييز بين الفئتين - بل دمجها في اطار مصالح طبقة موحدة : مصالح الطبقة «الاقطاعية الرأسمالية» (1) .

ان هذه الطبقة المكونة من بقايا الاقطاعيين التقليديين والبورجوازيين الفلاحين ذوي الأصول الاقطاعية ، وكبار الموظفين ورجال السلطة ، يشكل الطابع الكومبرادوري («أي خدمة المصالح الاجنبية ») قاسمهم المشترك ، قد نمت وترعرعت بدعم متبادل من جهاز الدولة الذي سخر لخدمة مصالحها .. في حين انه لعب دورا مركزيا أساسيا في ضبط تطورها والتحكم فيه ، وجعلها باستمرار خاضعة لتأثير الايديولوجية الاقطاعية التي ظلت وباستمرار أيديولوجيتها السائدة ، رغم التحولات الموضوعية التي تمت في صفوف الاقطاعية التقليدية .

وبما ان الميدان الفلاحي يشكل مجالا حيويا لنشاط هذه الطبقة ، فانها قد عمدت منذ البداية على تمتين مصالحها والدفع بالتطور المطلوب داخل هذا القطاع وهكذا نمت المساحات الكبرى بيد الملاكين الكبار ، وارتفعت انتاجيتها في ظل القوانين والخطة التي أقرتها الدولة بهذا الشأن : الأسبقية لسياسة السدود ، التسهيلات في الضرائب والقروض ، قانون الاستثمارات ، التسهيلات على مستوى الآلات الزراعية والسماد ، التشجيعات بالنسبة لأنواع جديدة من الانتاج الفلاحي : الشمندر ، القطن ، النباتات الكيماوية ...

ان مجمل هذه الاجراءات التي يمكن تلخيصها في ان ميزانية الدولة تتحمل مصاريف زيادة أراضي « المعمرين الجدد » بنسبة 60 % ، وتضع بذلك مكافأة ضخمة تضاف للأرباح السريعة التي تعود بها تلك الأراضي ، هذه الاجراءات اذن ، مكنت فعلا الطبقة الاقطاعية الرأسمالية من تمتين مصالحها ، وتطويرها في الميدان الفلاحي بشكل رئيسي .

ومقابل ذلك ، فان هذا التطور لم يكن لصالح الاقتصاد الوطني ككل ، بل فقط في اطار توزيع العمل الدولي الرامي الى تلبية حاجيات السوق الخارجية . فنمو المساحات الكبرى وارتفاع انتاجيتها قد اقترن بالتركيز على عدد قليل من المنتوجات التصديرية كالحوامض مثلا - على حساب وزراعة الحبوب الرئيسية بالنسبة لتلبية الحاجيات الغذائية الأساسية - مما يخدم ويدعم الارتباط البنيوي للاقتصاد المغربي بالسوق الخارجية .

والى جانب تثبيت مصالح الطبقة الاقطاعية الرأسمالية في الميدان الفلاحي ، فان سياسة الاستعمار الجديد في الميادين الصناعية والتجارية والمالية ... تقتضي تنشيط البورجوازية الكومبرادورية في القطاع البنكي وشبكات التوزيع والتسويق ... وخصوصا في التجارة الخارجية ... وكذلك تشجيع بعض الصناعات الخفيفة التي تسمح باستغلال اليد العاملة الرخيصة وتوسيع السوق الخارجية . وبالتالي ، جلب أرباح اضافية تخفف من أزمة الرأسمال الدولية .

هذا مع العلم ان التوجيه الاساسي يبقى هو استنزاف الخيرات الطبيعية والمواد الاولية - المناجم والفوسفاط بشكل رئيسي ... وتبعا لذلك ، السماح بصناعة خفيفة وكافية لاستخراج هذه المواد وتسويقها .

ان تبلور مصالح الفئتين البورجوازية الفلاحية ، والبورجوازية الكومبرادورية في الميادين الصناعية والتجارية والمالية ، لم يتم بشكل منفصل ، بل انسجم وتماسك من خلال العوامل الاساسية :

- ان التسهيلات والمكافآت التي تمنحها الدولة للمعمرين الجدد ، قد جعلت الاستثمار في الاراضي الفلاحية ، يعود بأرباح سريعة ... مما دفع بالبورجوازية التجارية وحتى الصناعية بتوظيف غالب أموالها في شراء الاراضي الزراعية ، والارتباط عن طريق ذلك - ان لم نقل الاندماج - بالبورجوازية الفلاحية .

- ومقابل هذا ، فان احتكاك البورجوازية الفلاحية بشبكات التسويق الرأسمالية ، واقبالها على التوظيف في قطاع العقار ، ولكن أيضا في الصناعات التحويلية ، وخاصة صناعة التعليب التابعة للانتاج الفلاحي ، قد جعلها ترتبط عضويا بالبورجوازية الكومبرادورية .

- أما التدخل البيروقراطي للدولة ، والالتحام العضوي برجالها - الموظفين الكبار - بمصالح موضوعية في مختلف المجالات الفلاحية منها والصناعية والتجارية ... هذا التدخل شكل الرابط الذي يدفع الى اندماج فئتين وتداخل مصالحها في اطار مصالح طبقة موحدة .

ان نمو وتبلور مصالح الطبقة الاقطاعية الرأسمالية قد تم كما أشرنا في ظل خدمة مصالح الاستعمار الجديد ، الذي ظل هو المستفيد الاول والمتحكم في الاوضاع التي خلقها .

فبالاضافة الى التحكم في القطاع الفلاحي وتسخيره لخدمة حاجياته ، كما يعبر عن ذلك دوره « التصديري » الأساسي ... بالاضافة الى التركيز على قطاع المناجم لتلبية حاجياته في المواد الاولية ، ولجمه للقطاع الصناعي حتى يكون دوره مجرد مكمل « للصناعة الام » للتخفيف من أزماتها ، ورغم انه قد سهر على تفكيك الاقتصاد الوطني بمنع التنسيق بين مختلف قطاعاته وربط كل قطاع على حدة بشكل مباشر مع المصالح الاجنبية ... فان الاستعمار الجديد ، لم يسمح بأي تنازل ولو كان شكليا بالنسبة لقطاع الأبناك والرأسمال النقدي ، وحرص على التحكم فيه مباشرة ، ومن خلاله التحكم في كامل الاقتصاد الوطني . ان الابناك الاجنبية (وعلى رأسها بنك باريس وهولاندا) تسيطر بدون أدنى منافس وطني على كل المرافق الحية من اقتصادنا ، وتتحكم مباشرة في توجيهها .

تدهور أوضاع الجماهير الشعبية

ان اغتناء الطبقة السائدة ، هو كما أشرنا اغتناء طفيلي ، فلم يكن ليعود بفوائد ايجابية على صعيد الاقتصاد الوطني ككل ، ويسمح باستثمار وترويج رؤوس أموال جديدة في ميادين حيوية كالصناعة مثلا ... بل عملت هذه الطبقة وفقا لايديولوجيتها على التبذير والاغراق في مصاريف البذخ وتهريب الاموال الى الخارج ... ان اغتناءها هذا قد تم مقابل افقار أوسع الجماهير الشعبية واستغلالها الى أقصى حد . استغلال الانسان للانسان عن طريق الاستبداد والقمع بشتى اشكاله وأنواعه . ان هذه الجماهير التي لعبت الدور الاساسي والحاسم في النضال من اجل الاستقلال ، قد وجدت نفسها ليس في نفس الاوضاع المزرية التي عرفتها أبان الاستعمار المباشر ، بل ان هذه الاوضاع لم تزد الا تدهورا وافلاسا .

(1) وهو نفس المصطلح الذي استعمله الاخ المهدي بنبركة - الاختيار الثوري -

التحرر الحقيقي لا يمكن ان يتم في ظل الهياكل الراهنة .

ان أول ضحية لهذا التدهور، هم صغار الفلاحين والفلاحون الفقراء الذين تعرضوا ويتعرضون لشتى أنواع الاضطهاد الاقتصادي والاجتماعي. فاستيلاء الطبقة الاقطاعية الرأسمالية على أهم مرافق الانتاج الفلاحي لفصلها عن الحاجيات الوطنية الحقيقية، مدعمة بالسياسة القمعية للدولة الرامية الى افقار الفقراء وخدمة المحظوظين - سياسة السدود، نظام توزيع الاراضي، مسألة الضرائب، نظام البذور والسماد - قد جعلت أفواجا عديدة من صغار الفلاحين يفقدون أرضهم. بل يفقدون حتى امكانية «تاخماست» المتداولة في الطريقة التقليدية العتيقة، ويصبحون عرضة للبطالة بشكل واضح أو مقنع.

أما الفلاح الذي يستمر في وضعية المالك لقطعة من الارض، فانه يوفر في أقصى الاحوال الحد الادنى الضروري للمعيشة، وأصبحت بذلك فئة واسعة من الفلاحين الفقراء تعيش في نوع من العزلة، محرومة من أي تطور أو تحسن في أوضاعها. بل على العكس من ذلك. فان هذه الاوضاع تزداد تفاقما بازدياد الحجم البشري لهذه الفئة. وتضخم حاجياتها.

واذا ما علمنا ان 73 % من الشعب المغربي تعيش في البادية، وتعاني من مثل هذه الظروف المعيشية، أدركنا خطورة الموقف وحجمه الحقيقي على المستوى الوطني ككل.

ان تدهور أوضاع صغار الفلاحين، والفلاحين الفقراء، يؤدي حتما الى تكثيف الهجرة نحو المدن كملجأ للبحث عن لقمة العيش. والنتيجة المباشرة لذلك، هي تكديس أفواج العاطلين وأشباه العاطلين في «مدن القصدير» الى درجة تصبح فيها البطالة ظاهرة بنيوية داخل المجتمع المغربي.

ان تعاظم وتضخم ظاهرة البطالة - 60 % من سكان البادية يعملون بشكل كامل، و30 % من سكان المدن عاطلون. ناهيك عن العنصر النسوي العاطل أغلبه - لهي الدلالة الواضحة عن تدمير قوى الانتاج والانعكاس المباشر للطابع الطفيلي اللاوطني للسياسة الاقتصادية التي تمارسها الطبقة السائدة.

ان الفلاحين الفقراء وجمهور العاطلين وأشباه العاطلين، أي الاغلبية الساحقة من الشعب المغربي، يشكلون الفئات الاكثر تضررا من السياسة الاقتصادية الراهنة. فهي بالتالي معادية موضوعيا للطبقة السائدة، وتشكل خزانا ثوريا هائلا من شأنه ان يساهم بشكل حاسم وفعال في عملية تغيير الأوضاع القائمة ووضع حد للتبعية، كما ساهم سابقا بشكل أساسي في عملية طرد الاستعمار المباشر. الا ان قلة الاحتكاك السياسي والتوعية يجعلها عرضة لكل أنواع التضليل وفريسة للايديولوجية السائدة. كما ان ضعف السلطة القائمة - أولاد خليفة، تاسلطانت، سطات، وخاصة احداث 23 مارس - يجعل هذه النضالات تأخذ في غالب الاحيان طابع العفوية وانعدام التنسيق وغموض الأفق.

واذا ما بحثنا أوضاع الصناع والتجار الصغار والحرفيين، وصغار الموظفين والأطر، نجد ان نتائج السياسة الاقتصادية الراهنة المتجلية في تجميد الأجور مقابل ارتفاع الاسعار، وسياسة الضرائب، والمزاحمة والاستغلال... من طرف الوسطاء، بالنسبة للحرفيين وصغار التجار. هذه النتائج تعكس مباشرة تدهور أوضاع كل هذه الفئات والدفع بها باستمرار الى مواقع الطبقات الشعبية الكادحة.

اما الطبقة العاملة التي أصبحت في عهد الاستقلال الشكلي عرضة للاستغلال من طرف الرأسمال الدولي والوطني في آن واحد، فانها أيضا تعاني من الانخفاض المستمر في قوتها الشرائية الناتجة عن انخفاض الأجور، مقارنة بالارتفاع المهول للاسعار.

ان السياسة الاستعمارية المعادية للتصنيع تحول عن قصد دون نمو الطبقة العاملة من أخذ مواقع حاسمة، داخل المجتمع، والتمتع بوزن كمي وكيفي من شأنه ان يهدد مصالح المستغلين.

وان ظاهرة تصدير اليد العاملة الى الخارج، لتعبير في ان واحد عن تفاقم البطالة الناتج عن تفكيك الاقتصاد الوطني، وحرص الاستعمار الجديد وعملائه على تحجيم الطبقة العاملة وتشتيت قوتها الاجتماعية - نصف الطبقة يوجد بالخارج - كما يشكل قمة الاستغلال الطفيلي وظاهرة من أبشع ظواهر تسخير كل طاقاتنا الاقتصادية والبشرية لخدمة مصالح الرأسمال الدولي.

ورغم هذا. فان الطبقة العاملة أكدت قدرتها الكفاحية سواء في اطار النضال ضد الاستعمار المباشر، أو في عهد الاستقلال الشكلي. ان نضالها الذي يأخذ اشكالا متعددة، من النضال النقابي الى السياسي، بتأطير أو بعفوية. ان هذا النضال بمميزاته - الايجابية أو السلبية - لم يتوقف يوما ما. وهو الدلالة على ان هذه الطبقة هي الطبقة المؤهلة لخوض المعارك المتواصلة ضد الطبقة السائدة حتى تحقيق المكاسب والانتصارات التي تغير من واقع الاستغلال الفاحش الراهن.

وهكذا فان انتقال بلادنا من طور سيطرة الاستعمار العتيقة الى مرحلة الاستعمار الجديديبرز لنا علاقات التبعية واستمرار الهيمنة الاجنبية مقنعة وراء الوسطاء الكومبرادوريين، لكنه لا يخفي في ذات الوقت الصراع الداخلي والتناقضات القائمة داخل مجتمعنا، لا سيما ان هيمنة تتم عن طريق طبقة عميلة تخدم المصالح الامبريالية وتستفيد منها بالمناسبة.

وبناء على ما تقدم من معطيات حول واقعنا الاقتصادي الاجتماعي في ظل الاستقلال الشكلي، يمكننا ان نستخلص ان مجتمعنا يعيش تناقضا رئيسيا صارخا، يضع وجها لوجه قوتين متناقضتين المصالح:

من جهة، الطبقة الاقطاعية «الرأسمالية» التي تعمل مع الاحتكارات الامبريالية والرأسمال الاجنبي عل تركيز وتدعيم الهياكل الاستعمارية والاستغلالية...

ومن جهة ثانية: القوات الشعبية المؤلفة من أوسع الجماهير المحرومة والمسحوقة المستغلة والتي دأب الجهاز الحاكم المعبر السياسي عن التحالف الاقطاعي الرأسمالي على اتخاذها مادة للاستغلال. ان هذه القوات الشعبية المكونة أساسا من الطبقة العاملة، القوة الاساسية والطليعية ذات الطاقات النضالية الهائلة وجماهير الفلاحين الفقراء الذين يتعرضون لأقسى انواع الاضطهاد والاستغلال، وباقي الجماهير الكادحة من صناع وتجار صغار وحرفيين ومثقفين ثوريين، وأيضا الرأسماليين الوطنيين المعرضين للضغط الامبريالي الذي يحول دون نمو وتطور أوضاعهم.

ان هذا التناقض الاساسي واضح وبديهي لا يحتاج الى تعليق. فعلى حله يتوقف كل بديل تحرري تقدمي حقيقي.

فما هي اذن مهام التحرر الوطني المطروحة علينا للخروج ببلادنا من وضعية التبعية والخضوع للسيطرة الاجنبية. مع ما يرافقها من تخلف واستغلال؟

ثورة وطنية لانجاز التحرر الوطني وتحضير شروط البناء الاشتراكي

من اجل الاجابة على هذا السؤال لا بد من تأكيد حقيقتين أساسيتين:

أولا: - ان التحرر الوطني لا يمكنه ان يتم في ظل الهياكل الاقطاعية والاستعمارية الراهنة، كما ان الحكم الرجعي الراهن، المعبر السياسي عن مصالح الطبقة السائدة اللاوطنية والطفيلية، يشكل عرقلة وحاجزا أمام التحرر الوطني بمدلوله الشعبي.

ثانيا: ان الكفاح المطروح على الطبقات الشعبية خوضه هو كفاح مزدوج وطني وطبقي في آن واحد يستهدف تصفية كل مظاهر التبعية بتحقيق السيادة الوطنية على كامل التراب الوطني وتقويض القواعد الاقتصادية للاستعمار وكذا نفوذه السياسي والثقافي والايديولوجي، وفي نفس الوقت تصفية الاساس الاقتصادي والسياسي للفئات الاقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية وتحقيق السيادة الشعبية ببناء صرح الديموقراطية لصالح اوسع الجماهير.

ان طرح استراتيجية من هذا النوع يتناقض بطبيعة الحال مع استراتيجية المساومات والاتفاقات الفوقية مع الطبقة السائدة. ويعني في النهاية طرح

ثورة وطنية لتقويض كل الهياكل الاستعمارية والكومبرادورية.

النضال الوطني والنضال الديموقراطي متكاملان ومتلازمان .

ثورة وطنية موجهة بالدرجة الأولى ضد هذه الطبقة اللاوطنية واللاديموقراطية ، والرامية الى تقويض كل الهياكل الاقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية لتحل محلها هياكل اقتصادية وسياسية تخدم مصالح الشعب المغربي ككل وتفتح آفاق البناء الاشتراكي لمجتمعنا .

وفي هذا الاطار يتركز نضالنا حول محورين أساسيين :

- **النضال الوطني** : له مكانة هامة في هذه المرحلة ، ويستهدف العمل على تحقيق السيادة الوطنية ، وتحرير كامل التراب الوطني والتصدي للتخلي عن أجزاء منه في اطار المساومة مع الامبريالية التي يمارسها النظام . لكن أيضا وأساسا تحقيق وخدمة الشعب المغربي شمالا وجنوبا . ذلك ان المسألة هي مسألة تحرير الأرض وتوحيد الشعب والهدفان متلازمان ومترابطان .

- **النضال الديمقراطي** : ويستهدف انتزاع المكاسب الديموقراطية سواء على المستوى المطلبي والنقابي ، أو على المستوى الديموقراطي السياسي (الحريات العامة والفردية ، فرض مؤسسات ديموقراطية حقيقية ...) ومن شأن هذه المكاسب التي تتم عبر النضال الصلب ، المستميت ضد الطبقة السائدة ، ان يعمل على عزل هذه الأخيرة ، واضعافها وتوفير الشروط الضرورية لقلب ميزان القوى لصالح الجماهير الشعبية . وهي في نفس الوقت مدرسة أساسية لاذكاء وعي الجماهير وتمريسها على العمل الديموقراطي وتمكينها من ادراك طبيعة اعدائها ، وتعويدها على روح المبادرة لمواجهة هؤلاء الاعداء والخصوم .

ان النضال الديموقراطي يجب ان يبقى وفيا لهدف ثابت واضح : العمل على تحقيق السيادة الشعبية . وبالتالي فعليه ان يتجنب الفخ الذي ينصبه الحكم باستمرار لمحاولة حصره في افق ضيق وجعله في نهاية الأمر يخدم المشروعية القائمة ويرممها ويسمح للنظام بايجاد واجهة برلمانية شكلية تصونه من العزلة الداخلية والخارجية . ان أي انزلاق في هذا الاتجاه أو أي مبادرة تضع الالتزام بالعمل على تحقيق سيادة الشعب جانبا وتتوهم بامكانية الاصلاح الايجابي للأوضاع القائمة ، لا يمكنها ان تنعكس الا بمردود سلبي يخفف من عزلة الطبقة اللاوطنية ، ويزيد من ترجيح ميزان القوى لصالحها . وهذه حقيقة لا نستخلصها من الاعتبارات الذاتية فحسب ، بل انها حقيقة موضوعية نستنتجها من طبيعة الحكم الراهن والتي تجعله غير راغب بل غير قادر على تحقيق أية تجربة ديموقراطية ليبرالية ، عدا التجارب البرلمانية المزيفة والمشوهة ، التي تبقى في كل الاحوال سجينة الايديولوجية الاقطاعية مدمرة الديموقراطية وعدوتها .

ان النضال الوطني ، والنضال الديموقراطي شكلان متكاملان متلازمان ، ذلك ان فصل السيادة الوطنية عن السيادة الشعبية يعد خطأ استراتيجيا قاتلا ، مرده الخلط والانحصار في أفق ذيلي بالنسبة للطبقة السائدة التي هي نفسها طبقة ذيلية بالنسبة للامبريالية المهيمنة على مجتمعنا والتي تشكل موضع صراعنا من أجل التحرر الوطني .

ان الاختيار الاستراتيجي المتمثل في العمل على تحقيق ثورة وطنية عبر نضال الجماهير وفق المحورين الأساسيين : الوطني والديموقراطي هو نفسه ما أوضحه بيان 8 اكتوبر وصاغ أهدافه الأساسية :

« تذكر اللجنة المركزية بأن الاختيار الثوري للاتحاد الوطني ، هو الذي يعطي لتحركاتنا السياسية والنضالية اطارها الشامل الذي تسجل داخله القرارات السياسية المرحلية ...

وتذكر أيضا بأن هذا الاختيار الثوري يستمد آفاقه وأبعاده من الاهداف الثورية التالية :

- استئصال جذور الهياكل الاقطاعية والرأسمالية في بلادنا .

- حل مشكلة الحكم باقامة مؤسسات سياسية شعبية تمكن الجماهير الشعبية من المراقبة الديموقراطية على أجهزة الحكم في كل المستويات .

- اقامة اسس اقتصادية خالية من أي مظهر من مظاهر النفوذ الاستعماري وسيطرة الاقطاع وحليفته البورجوازية الكبرى لضمان توزيع عادل لثروات البلاد وانتاجها العام يكون المستفيد الأول منه جماهير الشعب المسحوقة (000)

(000) واذا كان الجهاز الحاكم قد سلك سياسة المغازلة مع السلطات الاسبانية بخصوص الصحراء المغربية وسبتة ومليلية متذرعا بالصداقة والتعاون المزعوم ، فان جماهير شعبنا قد ظلت وستظل دائما متمسكة بوحدة ترابنا الوطني مستعدة للتجنيد العام من أجل استرجاع المناطق المحتلة بالوسائل التي يعرفها المحتل نفسه والتي سبق ان ذاق منها الأمرين سواء على يد المجاهد ابن عبد الكريم الخطابي او على يد جيش التحرير المغربي ...

(000) من أجل هذا ، يطالب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من جديد بدعوة الشعب المغربي لانتخاب مجلس تأسيسي وتشريعي على أساس الاقتراع الحر العام والمباشر من أجل تزويد البلاد بدستور حقيقي يجسد ارادة الجماهير ويضمن مراقبة الشعب لأجهزة الدولة ويحدد العلاقات بين مختلف السلطات ويسطر الاطار العام الذي سيباشر فيه الشعب مهمة التغيير الجذري وتحضير شروط البناء الاشتراكي » .

وبهذا يكون بيان 8 اكتوبر التاريخي قد صاغ الخطوط العريضة الأساسية لمهام التحرر الوطني الملقاة على عاتق كل القوى الوطنية والتقدمية ببلادنا .

سبتة ومليلية - تتمة -

واثر توقيع اتفاقية 2 مارس 1956 والتي بمقتضاها اعترفت فرنسا بالاستقلال الشكلي للمناطق التي كانت تحتلها ، سرعان ما انفضحت نوايا الاستعمار الاسباني واتضحت خلفية واهداف التسهيلات التي كان يقدمها محاولا توظيفها لخدمة مصالحه الاستعمارية .

مواجهة الانفصال

في هذه الاثناء قامت السلطات الاسبانية من خلال المقيم العام في الشمال الجنرال «بالينو» بمحاولة يائسة ، مع بعض الاعيان والخونة ، تهدف الى انشاء كيان مستقل في منطقة الشمال . وحاولت تأسيس حكومة في مدينة تطوان للاشراف على المفاوضات لتثبيت الانفصال ومنح الاستقلال الشكلي .

غير ان الجماهير المغربية في الشمال خرجت في مظاهرات شعبية معبرة عن تشبثها بالوحدة الوطنية ورفضها لسياسة التجزئة والانفصال . وقد واجهت القوات الاسبانية هذه المظاهرات بتدخل قوات القمع مما اسفر عن سقوط 11 شهيدا وعشرات من القتلى .

وقد عبرت باقي الجماهير المغربية في مختلف المدن عن تصديها لسياسة التجزئة ، ونظمت مظاهرات تضامنا مع اخوانهم في الشمال . كما تم تفجير قنابل في القنصليات الاسبانية في كل من مكناس والدار البيضاء استنكارا للاسلوب الاستعماري .

وقد عبرت المنظمات السياسية عن رفضها لخطة الاستعمار الاسباني حيث صدر بيان يوم 7 مارس 1956 بين حزب الاستقلال ، وحزب الاصلاح الوطني (الذي كان واسع الانتشار في منطقة الشمال) معلنا الوحدة الاندماجية بين الحزبين تجسيما لوحدة البلاد ووحدة الشعب من خلال تنظيماته السياسية في الشمال والجنوب .

وهكذا تم اجهاض المخطط في مهده وأحبطت مؤامرة فصل المنطقة الشمالية عن باقي المغرب فاضطر الاستعمار الاسباني يوم 27 ابريل 1956 الى توقيع اتفاقية استقلال شمال المغرب ، غير ان الاتفاقية لم تشمل سبتة ومليلية والجزر المحيطة بهما وكذا منطقة الصحراء .

محو الطابع المغربي

بعد توقيع اسبانيا على اتفاقية استقلال شمال المغرب الحقت مدينتي سبتة ومليلية باقليم قادس ، وجعلت منهما مراكز تجارية حرة ، وقواعد عسكرية مهمة . مستغلة الموقع الاستراتيجي الذي تحتله المدينتين ، اللتان اصبحتا مرتعا خصبا للسواح ، ومجالا لتنشيط مجموعة من الصناعات الاسبانية .

وقد حرمت السلطات الاسبانية على المواطنين المغاربة الالتحاق باي وظيفة عمومية الا بعد حصولهم على الجنسية الاسبانية . اما باقي المغاربة ، فانهم يتحتم عليهم للحصول على سد عيشهم ، القيام بالاعمال المضنية التي يأنف منها المستعمرون ، ويمنع عليهم القيام باي نشاط نقابي او سياسي . وباختصار لا زال اخواننا هناك يرزحون تحت ويلات الاستغلال والبؤس وأغلبيتهم يقطنون في أحياء من الصفيح يطلق عليه اسم «خادو» في سبتة ، والحي الصيني في مليلية قرب الحدود مع قبائل فرحانة .

وقد صدر قانون جديد يمنع على اي مغربي شراء الاراضي او اي نوع من العقار . بل يمنع عليهم القيام بأي اصلاح للمنازل الهرمة التي يقطنونها ، ويعاقب المغاربة الذين يقومون باية مخالفة بأشد العقوبات وفي غالب الاحيان يكون مصيرهم الطرد .

والاستعمار الاسباني لا يكتفي بفرض كل هذه الانواع من القهر والاستغلال تجاه المواطنين المغاربة . بل يضيق الى ذلك محاربة الثقافة الوطنية وتطويق اللغة العربية وزرع الجهل حيث لا توجد الا مدرسة واحدة في سبتة لدراسة اللغة العربية ، كما يعمل على محو كل الآثار الحضارية ذات الطابع العربي والاسلامي للمدينتين .

تآمر النظام المغربي

ان الجانب الجغرافي كالجانب التاريخي يؤكدان حق الشعب المغربي في استرجاع هاتين المدينتين والجزر المحيطة بهما . غير ان النظام المغربي الذي تآمر بصمته خلال 22 سنة . فلم يطالب باسترجاع الاراضي المغتصبة وجلاء القوات الاسبانية عن المدينتين ، بل ساوم بهما من اجل تسليم مناضلين اتحاديين من طرف الحكم الفاشي السابق . وبعد طرح قضية الصحراء المغربية لم يتردد مرة اخرى في ايجاد مبررات لبقاء الاراضي المغربية في الشمال تحت سيطرة النظام الملكي الجديد في اسبانيا حيث علل ذلك الملك الحسن في احدى ندواته الصحفية «بان قضية سبتة ومليلية لن تجد لها حلا الا عندما تنهي اسبانيا مشكلتها مع بريطانيا في قضية جبل طارق .» وهذا ما أكده الوزير الاول احمد عصمان في الشهر الماضي أثناء زيارة رئيس الحكومة الاسبانية للمغرب حيث صرح في حديث ادلى به لصحيفة «الباييس» الاسبانية قائلا «ان مشكل سبتة ومليلية الذي أثرتموه يجب ايجاد حل له في اطار من التفاهم ومن حسن النية مع الاحتفاظ دائما في الذهن بالمشكل المشابه والموازي له الا وهو مشكل جبل طارق» .

وهكذا يتغاضى النظام عن القضية الوطنية ويربطها بقضية لا تعني الشعب المغربي ، متجاهلا الوضعية المزرية التي أشرنا اليها سابقا ، والتي يتخبط فيها المواطنون المغاربة داخل هاتين المدينتين .

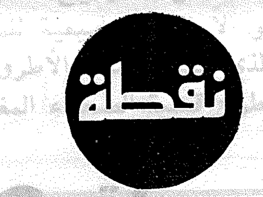
تحرير الشمال لا يمر عبر الزايير

ان ارسال تجريدة مغربية للزايير لحماية مصالح الامبريالية والاستعمار وتثبيت الانظمة العميلة لأهون على النظام الغارق في العمالة من المطالبة باسترجاع الاراضي المحتلة في شمال البلاد . ففي الوقت الذي يدفع الجيش المغربي للموت من اجل قضايا بعيدة كل البعد عن مصالح الشعب وطموحاته ، يحاول قدر الامكان منع كل الاصوات التي من شأنها ان تثير قضية الاراضي خوفا من ازعاج اسياده وحلفائه الامبرياليين .

ان قضية سبتة ومليلة والجزر المجاورة تحظى باهتمام المنظمات السياسية التقدمية في اسبانيا .

فهي بدون استثناء تعترف جهارا باحقية المغرب في المطالبة باسترجاع اراضيه وتصفية المستعمرات الاسبانية . غير ان النظام المغربي يسلك باستمرار سياسة النعامة ، مدعما بذلك اتجاه المنظمات السياسية الرجعية في اسبانيا التي تطالب بالحاق المدينتين باحدى الحكومات المزمع انشاؤها في الاندلس .

ان اي تهاون في المطالبة بحل المشاكل الترابية المعلقة يفتح الباب امام اي احتمال يمكن ان يؤدي الى تعقيد الوضع في المستقبل . ان اخضاع القضايا الوطنية الى منطق المساومة ، وتكريس هيمنة التبعية هما اللتان ادت الى اتفاقية مدريد التي أعطت الاقتسام والتقسيم ، وهو الذي جعل أجزاء من ترابنا تستمر تحت نفوذ الاستعمار المباشر ، بينما تعاني باقي الاجزاء من هيمنة الاستعمار الجديد . ■



نشرت جريدة «لومانيتي» لسان حال الحزب الشيوعي الفرنسي تعليقا مختصرا حول الاستجواب الذي أجرته التلفزة الفرنسية (القناة الثالثة) مع الملك الحسن الثاني . تقول الجريدة :

«ان الحسن الثاني لا يؤاخذ الاستعمار على نفيه هو وأبوه سنة ١٩٥٣ . وكذلك الشأن بالنسبة للقمع الذي تسلط على الشعب المغربي . قال الحسن : **«لو كنت مكانهم لفعلت نفس الشيء»** ...

وزاد قائلا : **«انني اتصرف بشكل مطلق حينما يتعلق الامر بالخير والشر» .**

بالنسبة للخير فاننا لا ندري . اما بالنسبة للتعذيب والاعدامات والاغتيالات السرية والابتزاز والفضائح . التي شكلت أساس التاريخ الحديث للعرش المغربي فاننا نعرفها جيدا . ولا زلنا نبكي العديد من الاصدقاء الذين ذهبوا ضحيتها .

وهناك أيضا جملة تعد خارقة للعادة لكونها تأتي من مثل هذا الانسان : **«على الشعب المغربي ان يكون صبورا»** ...

أما انتفاضة الشعب المغربي ضد الاستعمار . أما التحرير . فلقد تحدث عنه مخرجي الاستجواب . لكن الحسن لم ينطق عنه ولو بكلمة واحدة : ما قيمة الشعب بالنسبة اليه ؟» ...

كان هذا أهم ما جاء في تعليق جريدة «لومانيتي» وهو نموذج عن الصدى الذي خلفه الاستجواب في الاوساط التقدمية والديموقراطية الفرنسية . وايجابيته بشكل عام هي انه قد زاد في توضيح طبيعة الحكم المطلق المسلط على شعبنا .

سبتة و مليلية ضحيتا المساومة

بعد خروج العرب من الاندلس، تم انشاء «حلف مقدس» بين البرتغال واسبانيا، وكان ضمن اهداف هذا الحلف، غزو المغرب الذي يعتبر قنطرة تهدد باستمرار بعودة العرب الى الاندلس، وقد قامت الجيوش الغازية باحتلال مناطق في الشمال وبعض الشواطىء الاطلسية التي طردوا منها باستثناء سبتة ومليلية والجزر المحيطة بهما.

سبتة:

تم استيلاء البرتغال على سبتة سنة 1415، وعلى اثر هزيمة الجيش البرتغالي في معركة «وادي المخازن» التي مات فيها ملكهم «سيبستيان»، تم ادماج المملكة البرغتالية بالمملكة الاسبانية، مما جعل مدينة سبتة تؤول الى الاسبان سنة 1480، وظلت تحت حكمهم لغاية سنة 1810 حيث احتلتها القوات الانجليزية بقيادة القائد «فرايزر». غير انهم لم يمكثوا فيها زمنا طويلا فاعادوها الى الاسبان.

وقد كانت سبتة قبل احتلالها مركزا تجاريا وثقافيا كبيرا لا يقل اهمية عن باقي العواصم الحضارية في شمال افريقيا، وقد وصفها سنة 1422 اي بعد احتلالها بسبع سنوات، الاستاذ محمد القاسم الانصاري في كتابه «اختصار الاخبار...» «بانها كانت تضم 100 مسجدا و 62 خزانة علمية و 174 سوقا...» غير ان الاستعمار الأسباني أتلف كل هذه الاثار الحضارية وعمل على محو الطابع العربي والاسلامي لهذه المدينة التاريخية.

مليلية والجزر:

بعد مرور خمس سنوات من سقوط غرناطة اي في سنة 1497 استولى الاسبان على مدينة مليلية، وهي تبعد عن سبتة بحوالي 200 كلم وتشرف ايضا على البحر الابيض المتوسط وتبلغ مساحتها حوالي 10 كلم2.

- جزيرة الحسيمة او صخرة النكور:

وهي عبارة عن صخور أكبر خط عرض فيها يبلغ 45 م وقد استولى عليها الاسبان في 23 يوليوز 1508.

- جزيرة او صخرة باديس:

استولى عليها الاسبان سنة 1673 وأكبر خط عرض فيها يبلغ 70 م.

- الجزر الجعفرية:

وهي عبارة عن ثلاث جزر صغيرة تبعد عن مدينة مليلية بحوالي 27 ميلا، واكبر هذه الجزر يبلغ عرضها حوالي 1 كلم وقد احتلها الاسبان سنة 1775 وكانت هذه الجزر تلعب باستمرار دور الحماية الخلفية لمدينة مليلية.

المقاومة الشعبية

رغم قوة الجيوش وكثافة الاسطولين الاسباني والبرتغالي اللذين تعاقبا على احتلال شمال المغرب وشواطئه، فقد تصدت المقاومات الشعبية لكل الغزوات وردتها في عدة مناطق، وكانت اكبر هزيمتهم امام الجيوش السعدية في معركة وادي المخازن.

ولكن بعد مجيء الدولة العلوية استأثر ملوكها بالمحافظة على الحكم، وتسليط الجيش لقمع الجماهير عوضا عن مطاردة الغزاة. ففي سنة 1673 وصلت جيوش «مولاي اسماعيل» الى مشارف سبتة وظلت هناك عدة سنوات دون ان تحاول استعادتها. وكان شغل السلطان اذ ذاك هو قمع الانتفاضات الشعبية وجلب الرقيق والذهب من افريقيا بدلا من تحرير الارض المغتصبة.

وفي اواخر سنة 1775 وقع السلطان العلوي محمد بن عبد الله اتفاقية مع الاسبان يتعهد بمقتضاها عدم مطالبة المغرب لسبتة ومليلية، الشيء الذي اثار سخط الجماهير وغضبها مما ادى الى تفجر عدة انتفاضات شعبية تهدف لاسترجاع الاراضي المحتلة. وقد دامت هذه الانتفاضات حتى اواخر القرن التاسع عشر، ومن ابرزها ثورة الشريف أمزيان الذي أقض مضاجع الاسبان والحق بهم هزائم داخل مدينة مليليه.

وفي بداية القرن العشرين بعد ان تم توزيع مناطق النفوذ بين القوات الاستعمارية خاصة بين فرنسا واسبانيا حيث تم تقسيم التراب المغربي بين هاتين الدولتين واصبح لكل منهما مناطقه الخاصة، فأستأثرت اسبانا بالمنطقة الشمالية لتثبيت احتلالها لكل من سبتة ومليلية والجزر. وقد واجهت الجماهير في الريف القوات الاستعمارية الاسبانية، وابرز هذه المقاومات، ثورة البطل محمد بن عبد الكريم الخطابي سنة 1921 الذي الحق بالجيوش الاستعمارية هزائم وضربات افقدتهم توازنهم خاصة في معركة انوال، وكان في مستطاعه تحرير مدينة مليلية، ولم يتم القضاء على ثورة الريف الا بعد تحالف الجيشين الاسباني والفرنسي واعوان النظام الملكي حيث تم حشد كل الطاقات العسكرية لاخماد الثورة الشعبية التي قادها الخطابي.

في بداية الخمسينات عندما طورت اطر وقواعد الحركة الوطنية اسلوب نضالها ضد الاستعمار الفرنسي، وشرعت في تصعيد العمليات العسكرية ضد القوات الاستعمارية الفرنسية، وجدت في المنطقتين الشمالية والصحراوية المحتلتين من طرف اسبانيا، ملاذا للمناضلين، وقواعد لتنظيم وانطلاق العمليات ضد القوات الفرنسية. ويمكن وضع هذه التسهيلات التي سمح بها لقادة المقاومة في اطار التناقض الثانوي المصلحي بين الاستعمارين، وتشبث كل منهما بضمان مصالحه وتوسيع مناطق نفوذه على حساب الاخر. وفي هذا الاطار كان الاسبان يحاولون كسب عطف الحركة الوطنية المغربية، بتعميق تناقضها مع الفرنسيين.

- البقية في ص 7 -

DIRECTEUR de la PUBLICATION : Maurice Blanc
IMPRIMERIE ABEILLE 72, rue du chateau d'Eau - 75010 Paris